

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف
الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة
في الدول العربية

اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية



رقم
75
2017

أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع
المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية

صندوق النقد العربي
أبوظبي- الامارات العربية المتحدة

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن نتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. ولذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدّها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. ونأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

الصفحة

- أولاً : تمهيد 1
- ثانياً : أهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادي
والاستقرار المالي 3
- ثالثاً : دور القطاعين العام والخاص والبنوك المركزية في تعزيز قدرات
وامكانيات قطاع المنشآت 7
- رابعاً : أهمية تطوير نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لتعزيز قدرات
وامكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة 14
- خامساً : أهمية انشاء بنية مالية تحتية لتعزيز قدرات وامكانيات قطاع
المنشآت الصغيرة والمتوسطة 31
- سادساً : الخلاصة والتوصيات 35

أولاً: تمهيد

يمثل النهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دوره التنموي بصفة عامة ودوره في إيجاد فرص عمل بصفة خاصة، هدف هام ومحوري في الدول العربية. يأتي ذلك بالنظر لدور هذا القطاع الكامن في مكافحة البطالة ومساهمته في تخفيف الضغط الكبير على أسواق العمل في الدول العربية نتيجة للعدد الهائل من الداخلين الجدد لسوق العمل. كذلك بالنظر لمساهمته في زيادة القيمة المضافة الصناعية ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية وتحسين تنافسية القطاع الإنتاجي، والمساهمة في جهود الابتكار وتنويع الهيكل الاقتصادي.

كما يمثل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حجر الأساس في تبني السياسات التي ترمي إلى الحد من عزوف الشباب في الدول العربية عن العمل في القطاع الخاص وتفضيل معظمهم للعمل في القطاع العام، وذلك في سبيل تفادي مزيد من الضغط على مؤسسات القطاع العام التي لم تعد قادرة على توفير فرص العمل المطلوبة.

هذا وتبين الدراسات العديدة التي تناولت قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجموعة من الحقائق والاستنتاجات، يتمثل أهمها:

- المتوسط العام لمساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي العربي بلغ نحو 33 في المائة. كما أنّ مساهمتها في التشغيل بالقطاع الرسمي لدى الدول العربية تتراوح بين 20 و40 في المائة مقابل نحو 45 في المائة في الدول النامية¹. كما تتراوح حصة تلك المنشآت في إجمالي حجم التشغيل شاملاً القطاعين الرسمي وغير الرسمي بين 4 و16 في المائة².

تشكر اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، سلطة النقد الفلسطينية على إعداد مسودة الورقة.

¹ Qamar Saleem (2012), Overcoming Constraints to SMEs Development in Arab Countries, paper presented during the Second Arab Development Symposium Kuwait, June 18-19, 2012.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي (2012)، المحور العاشر، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

- عدد وكثافة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية متواضع بالمقارنة مع بقية أقاليم ودول العالم الأخرى، وذلك رغم أن غالبية المنشآت في المنطقة العربية هي منشآت صغيرة ومتوسطة، حيث تمثل نسبة تتراوح بين 80 و 90 في المائة من إجمالي عدد المنشآت العاملة في القطاع الرسمي³.
- وجود تباين في التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، حيث ترتفع لديها الأهمية النسبية لقطاعي التجارة والخدمات في استيعاب مثل هذه المنشآت، بالمقارنة مع بقية القطاعات خاصة قطاع الصناعات التحويلية الذي يحتل أهمية نسبية أكبر في الاقتصادات المتنوعة⁴.
- تعتبر الدول العربية كمجموعة من أقل الدول النامية تقدماً من حيث نسبة تغطية عدد الحسابات المصرفية والقروض لعدد السّكان، بالمقارنة مع عدد من الأقاليم في العالم. هذا وعلى الرغم من ارتفاع نسبة البنوك التي تتعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة كعملاء في الدول العربية، والمقدرة بحوالي 92 في المائة بالنسبة للبنوك الخاصة والحكومية، وارتفاع نسبة البنوك التي تخصص وحدة للتعامل مع تلك المنشآت والمقدرة بحوالي 74 في المائة في البنوك الخاصة و 56 في المائة في البنوك الحكومية، إلا أن معظم القروض المصرفية تتركز في المنشآت الكبيرة والمنشآت التي ترتبط بعلاقات سابقة بالمصارف⁵.
- يبلغ متوسط حصة القروض المقدمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 8 في المائة فقط من مجموع القروض المقدمة من القطاع المصرفي العربي، وهذا وتتفاوت نسبة القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول العربية من غير دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تضم كل من مصر وسورية، وتبلغ النسبة المذكورة فيهما حوالي 10 في المائة، المجموعة الثانية تبلغ النسبة فيها بين 10-15 في المائة، وتضم كل من فلسطين والأردن، أما المجموعة الثالثة، فتزيد النسبة فيها عن 15 في المائة وتضم كل من تونس، لبنان، اليمن، والمغرب.

³ Sahar Nasr and Douglas Pearce (2012), SMEs for Job Creation in the Arab World: SME Access to Financial Services, World Bank

⁴ صندوق النقد العربي، 2012، مرجع سبق ذكره.

⁵ Rocha, Subika Farazi, Rania Khouri and Douglas Pearce (2011), The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa Region

على ضوء ما تقدم، ناقشت اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، أهمية الاستفادة من نظم المعلومات الائتمانية في دعم فرص وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية. تناقش الورقة، أهمية هذا القطاع والتحديات التي تواجهه، ودور السلطات في تعزيز فرص دعمه، مع التركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني.

ثانياً: أهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي

بالرغم من وجود اختلاف كبير ومتفاوت بين الدول حول تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها أجمعت على أهمية هذه المنشآت ودورها في إرساء ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر العمود الفقري والمحرك الاساسي لتنمية اقتصاديات الدول، باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى.

أولت دول كثيرة اهتماماً غير عاديًا وملفتاً للنظر بهذا القطاع، خصوصاً في العقود الأربعة الماضية، وقدمت له العون والمساعدة بمختلف السبل، ووفرت له العديد من التسهيلات والإعفاءات وساعدته على تطوير إنتاجه وتحديثه وفتح أسواق تصديرية له، وحمایته من منافسة المنتج الأجنبي مع التركيز على التطوير في الشكل والمضمون والارتقاء بفن الإنتاج والاهتمام بالتخصص لتحقيق وزيادة المزايا النسبية. ونتج عن هذا الاهتمام نمواً واسعاً في أعداد المشاريع والمنشآت الصغيرة في مختلف دول العالم.

ولا تقتصر أهمية هذه الصناعات على كونها مجرد طاقة إنتاجية مولدة للدخل وفرص العمل بل أنها تعمل على زيادة الناتج القومي الاجمالي واحلال الواردات وتقليل وتخفيف العجز في الميزان التجاري وتبرز أهمية هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي من خلال :

- توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة، وهي مشكلة اقتصادية لها أبعاد اجتماعية خطيرة.
- استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، لكونها تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحضر والأرياف التي هي الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

- تعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تعزيز المنافسة في السوق المحلي، وكبح جماح التركيز الاحتكاري للمشاريع الكبيرة والحد من قدرتها على التحكم في الأسعار من خلال طرح منتجات بأسعار معقولة تنافس منتجات الشركات الكبيرة.
 - تعمل على تحويل الأفكار الاستثمارية إلى مشاريع قائمة برأس مال منخفض نسبياً، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، وبذلك تعمل على تحفيز روح المبادرة والريادة في المجتمع.
 - تحل هذه المشاريع محل المشاريع الكبيرة التي أجبرت على الخروج من السوق خلال الاضطرابات والأزمات الاقتصادية وخلال فترات الركود الاقتصادي وتعمل على امتصاص الصدمات (Shock Absorber) لما لهذه المشاريع من قدرة على البقاء والاستمرار في الاقتصاديات المضطربة غير المستقرة، في الوقت الذي قد لا تصمد فيه المشاريع الكبيرة وتخرج من السوق كما حصل إبان الأزمة المالية العالمية في عام 2008.
 - تؤدي دوراً تكميلياً في تعزيز القدرة التنافسية الدولية للشركات الكبيرة، حيث بإمكانها إنتاج أجزاء أو تجميع مكونات المدخلات الوسيطة، وتقديم الخدمات بتكلفة أقل من نظيراتها الأكبر حجماً.
 - تؤدي دوراً هاماً في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية للدولة حيث تعتبر نقطة الانطلاق للتنمية في البلدان التي ترغب في التصنيع. فالصناعات الصغيرة يمكن أن تنتج سلعاً للاستهلاك المحلي من خلال استخدام التكنولوجيا البسيطة التي تعتمد على الكثافة العمالية.
- أ. **التحديات الرئيسية لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة:** يواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية العديد من المعوقات من حيث التنمية والتشغيل، حيث أن القطاع مازال يشكو من معوقات أساسية في جانبي العرض والطلب، مثل صعوبة الحصول على التمويل وتوفير الضمانات اللازمة لذلك. كما يواجه صعوبات أخرى متعلقة بعدم ملائمة مناخ الأعمال والقوانين والتشريعات، وتواضع البنية المالية

التحتية والمصرفية، ونقص المعلومات، وضعف الخبرات في مجال إدارة المشاريع، وعدم انتشار ثقافة المبادرة والابتكار. كما أن عدداً كبيراً من هذه المنشآت يعمل في القطاع غير الرسمي، ويستهدف الأسواق المحلية وهو بالتالي غير قادر على المنافسة إقليمياً أو دولياً.

وبالرغم من أن قائمة القيود ومعوقات المنشآت الصغيرة والمتوسطة طويلة، يصعب حصرها كلها أو تبويبها بطريقة واحدة، فإنه وبناءً على التجارب ذات العلاقة، ولأغراض دراسة هذا القطاع وكإجراءات مسبقة لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا بد من معالجة أهم المعوقات التي تعترض تطور القطاع في جانبي العرض والطلب والتي يمكن تبويبها في ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

- المعوقات المؤسسية والتنظيمية.
- المعوقات التمويلية.
- المعوقات المرتبطة بقدرات المنشأة.

1. المعوقات المؤسسية والتنظيمية: تتعلق هذه المعوقات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام، وعلى أداء ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص وعلى هذا الأساس فإنه كلما توفرت قواعد واضحة وعادلة وفعالة، وأسواق تسهل دخول المنشآت الجديدة ولا تعيق الإنتاج، ومحاكم وإدارات حكومية فاعلة تلتزم بتطبيق القواعد والقوانين بشكل شفاف ومتوقع، وخدمات عامة مؤمنة بفعالية، فإن بيئة الأعمال تكون مساندة للنمو والتشغيل بشكل عام. ورغم أن البيئة المؤسسية تؤثر في كل المنشآت على اختلاف أحجامها، إلا أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي تتأثر أكثر من غيرها بالمعوقات المؤسسية، نظرًا إلى أن تلك المنشآت لا تمتلك الإمكانيات التي تمتلكها المنشآت الكبيرة لتجاوز تلك العقبات أو التعامل معها، بينما لا تلتزم المنشآت العاملة في القطاع غير الرسمي بالقوانين والقواعد الرسمية السائدة.

وتختلف الدول العربية عن الدول النامية ذات نفس مستوى الدخل، فيما يتعلق بالقواعد التنظيمية من تشريعات وقوانين ولوائح مرتبطة بقطاع الأعمال ومناخ

الاستثمار، بالإضافة إلى قلة المشاركة والشفافية. ومن ناحية أخرى، فإن وضع عدد من الدول العربية بالنسبة لسهولة القيام بالأعمال وتكلفة إنشاء الأعمال المرتبطة بشكل وثيق بكثافة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل، ليس بأفضل من الدول النامية بنفس مستوى الدخل. حيث يتجاوز عدد إجراءات تأسيس المنشآت في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 7 إجراءات، ليتراوح متوسط عدد الإجراءات في الدول النامية متوسطة الدخل ما بين 8-14 إجراء كما يتجاوز متوسط الوقت اللازم لبدء ممارسة الأعمال في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 30 يوماً، ليقدّر بحوالي 35 يوماً⁶.

2. المعوقات التمويلية: تعتبر المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتجلى في صعوبة توفير فرص الحصول على التمويل المناسب مثل الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، إما لعدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لصعوبة شروط التمويل من حيث أسعار الفائدة والأقساط وفترات التسديد. كذلك الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها. أضف إلى ذلك محدودية قدرة اصحاب المشاريع على إعداد والتعامل مع التقارير والبيانات المالية للمشروع والتي تعتبر مطلباً أساسياً للجهات التمويلية بغرض التحليل الائتماني لاتخاذ القرار المناسب.

3. المعوقات المرتبطة بقدرات المنشأة: يتمثل ضعف القدرات الداخلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بشكل رئيسي في الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع، والمتمثلة بعدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية، إضافة إلى استهداف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية وقلة الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية وانحصار نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء وضعف القدرة الابتكارية والبطء في تبني وسائل الإدارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات

⁶ البنك الدولي، 2012، مؤشرات التنمية الدولية

والاتصالات كوسيلة للنفوذ للأسواق وضعف قدرتها على التعامل مع محيطها الخارجي خاصة فيما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المنشآت الكبرى، وكذلك في تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية في مجالات تسجيل الأصول واستصدار التراخيص والضريبة وقوانين العمل، فضلاً عن الصعوبات التي تجدها تلك المنشآت في تلبية شروط القروض، خاصة من حيث الضمانات والالتزام بشفافية المعلومات ومسك حسابات مالية منتظمة ومدققة.

من جانب آخر فإن عددًا كبيرًا من الدول العربية ينفذ برامج لدعم قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في شتى المجالات لتجاوز الصعوبات المذكورة. إلا أن ضعف نسبة مشاركة المنشآت في تلك البرامج نتيجة لعدم الإعلان عنها بشكل موسع، بالإضافة الى عدم توفر تقييم لتلك البرامج يجعل من الصعب تقدير تأثيرها على قدرات المنشآت المشاركة. كما أنه لا يتوفر في العديد من الدول العربية جهة مسئولة عن وضع استراتيجية متكاملة لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنسيق جهود كل الأطراف المعنية.

ثالثاً: دور القطاعين العام والخاص والبنوك المركزية في تعزيز قدرات وامكانيات قطاع المنشآت:

هناك جوانب عديدة يُمكن من خلالها للقطاعين العام والخاص، المساهمة في دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفقاً لما يلي:

أ. دور القطاع العام: في سبيل النهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسط لا بد من تنسيق جهود كل الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني ووضع استراتيجية متكاملة لتطوير القطاع، حيث يتمحور دور القطاع العام حول التالي:

1. ايجاد تعريف موحد لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة: يختلف تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها،

والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها.

كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف متعارف عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فإنه يوجد اتفاق على ضرورة وضع تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لما لذلك من اهمية بالنسبة لرسمي السياسات ومصممي الاستراتيجيات لتنمية هذا القطاع بالإضافة لتحديد الفئة المستهدفة من خدمات هذه البرامج والعمل على تكاملها مع القطاعات الاخرى، أخذاً بعين الاعتبار المواصفات الاساسية التي يمكن الاعتماد عليها لتعريف هذه المشروعات مثل عدد العمالة وحجم العائد السنوي وحجم رأس المال للمنشأة والتكنولوجيا المستخدمة.

2. إنشاء هيئة رسمية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يتفاوت الشكل التنظيمي للجهة الداعمة للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى، فهي تتخذ شكل وزارة كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر، أو إدارة تابعة لإحدى الوزارات كما في كندا وسنغافورة، أو هيئة عامة كما في كوريا، أو صندوق اجتماعي كما في مصر، وتعمل هذه المراكز كجسم تنسيقي بين مؤسسات القطاع العام ذات العلاقة والقطاع الخاص، إضافة للمؤسسات الأهلية وتكون مهمتها تنفيذ استراتيجيات اقتصادية وطنية تأخذ بعين الاعتبار تذليل العقبات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة وتنفيذ السياسات الداعمة لتطورها، على أن يقتصر دور الإدارة على التخطيط والإشراف والرقابة والتوجيه (تقديم الاستشارات وتذليل العقبات).

3. إنشاء صندوق تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: من المهام الرئيسية للقطاع العام، وبهدف تعزيز قدرات وامكانيات قطاع المنشآت، إنشاء صندوق تمويل وطني يتولى إيجاد قنوات تمويلية متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة بشكل يتناسب مع ظروفها واحتياجاتها، حيث يعتبر هذا الصندوق أحد الروافد التمويلية للمنشآت والمشاريع الريادية ووسيلة تمهيدية للتوسع بالتمويل من المؤسسات المالية.

4. إنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر الحاضنات إطار متكامل من حيث المكان والتجهيزات والخدمات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم إلى

غير ذلك من الأدوات وهي مخصصة لمساعدة الرياديين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء وإدارة وتنمية وتطوير المشروعات الجديدة الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث والتطوير، وحماية ورعاية ودعم هذه المشروعات لمدة محدودة حسب طبيعة النشاط الذي تعمل فيه، وتركز على قضايا محددة مثل: إعادة الهيكلة الصناعية، خلق فرص عمل معينة، استيعاب العمالة الماهرة، استقطاب الاستثمارات، رعاية الأفكار الريادية. تقدم الحاضنات للمشروعات المنتسبة لها خدمات مالية وإدارية وقانونية وفنية وتمويلية. كما توفر لهم بنية تحتية ومرافق وتجهيزات وشبكات وطرق. إضافة لتوفير العديد من الخدمات التدريبية والتسويقية والاستشارية والخدمات الأخرى غير المنظورة. وترتبط هذه الحاضنات بالعديد من المؤسسات كالغرف التجارية والصناعية، والاتحادات الصناعية، والجامعات ومراكز الأبحاث والاستشارات، الخ.

بالإضافة إلى المرافق والتجهيزات التي توفرها، والخدمات التي تقدمها، والممارسات الجيدة التي تتبعها، فإن لحاضنات الأعمال دور إضافي في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة المنتسبة لها وذلك عن طريق:

- التنسيق بين الجهات (الأشخاص والمجموعات والهيئات والمنظمات) المعنية بدعم المشروعات الصغيرة، والمشاركة مع هذه الجهات في المتابعة مع القطاعين الحكومي والخاص، لتوفير سبل الدعم المختلفة اللازمة لنجاح هذه المشروعات، خاصة ما يتعلق منها بالتمويل، مثل إنشاء صناديق لتمويل المشروعات الصغيرة بشروط ميسرة، وإيجاد نظام لضمان قروض البنوك التجارية لها، الخ).
- التنسيق بين الجهات (الأشخاص والمجموعات والهيئات والمنظمات) المعنية بدعم المشروعات الصغيرة، لتقديم مجموعة متكاملة من برامج التدريب والندوات وورش العمل، في المجالات المختلفة المتعلقة بإدارة وتطوير المشروعات الصغيرة حسب النشاط الاقتصادي، بما يضمن تقليل التكلفة.
- تكوين لجان استشارية من الخبراء ورجال الأعمال والباحثين والأكاديميين والمتخصصين في التمويل، تقوم بمساعدة المشروعات الصغيرة وأصحابها من رواد الأعمال في مجالات تخصص هؤلاء الخبراء مثل: وضع خطط العمل

والميزانيات والدراسات المتعلقة بالتمويل والإنتاج والتسويق والترويج والحماية الفكرية. مع إتباع آلية واضحة تسهل استفادة المشروعات الصغيرة من هذه اللجان.

- تطوير قاعدة بيانات معلوماتية متخصصة في المجالات التي تحتاجها المشروعات الصغيرة بصفة خاصة مثل: التقنيات المستجدة والأسواق المستهدفة ومصادر التمويل وفرص المشاركة واستقطاب الاستثمارات وتنظيم وإدارة وتطوير المشروعات الصغيرة. مع تسهيل الوصول إلى المكتبات ومصادر المعلومات الأخرى خارج الحاضنات ذات العلاقة.

وتعتبر حاضنات الأعمال ضرورية لتشجيع ورعاية الابتكارات والأفكار الريادية ودعم التخصص التقني في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتوفير الدعم اللازم لتطويرها بشكل تستطيع تمويل نفسها وتستقل عن خدمات الحاضنة.

5. المجمعات الصناعية الداخلية: تحتاج غالبية المنشآت الاقتصادية لمقومات البنية التحتية والتأهيل والرعاية من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية، حيث يتم فرز مساحات كبيرة من الأراضي وتجهيزها بالبنية التحتية اللازمة لإقامة صناعات متعددة ومختلفة الأحجام والتخصصات بدلاً من تبعثرها داخل المناطق السكنية بدون رعاية وذلك حسب النشاط الاقتصادي لتوفير الإمكانيات الملائمة حسب طبيعة النشاط.

6. إنشاء مؤسسات لتسويق منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة: إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لها نمطها التسويقي البسيط غير المخطط مسبقاً بما يتلاءم مع احتياجاتها الذاتية، ولكن لا يتلاءم مع المتطلبات الوطنية والدولية في ظل عدم توفر المؤسسات التسويقية المتخصصة. لذلك توجد ضرورة لقيام مؤسسات تسويق تساهم في ترويج وتحسين القدرة التسويقية لمنتجات وخدمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتتولى توفير المعلومات والفرص التسويقية المتاحة وإعداد دراسات عن الأسواق الدولية ومتطلبات التسويق لها كالمواصفات وطبيعة التعبئة

والتغليب والإجراءات المطلوبة والمساعدة على إبرام الصفقات والتعاقدات المحلية والإقليمية بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، إضافة لتنظيم المعارض المحلية والمشاركة في المعارض الدولية.

ب. دور القطاع الخاص: يتمحور دور القطاع الخاص في تطوير قدرات المنشآت الذاتية وتشجيع القدرات الابتكارية بالإضافة إلى تطوير أدوات تمويل مبتكرة يمكن تلخيصها كالتالي:

1. تطوير قدرات المنشآت الذاتية وتشجيع القدرات الابتكارية: إن تخصيص برامج لمساعدة رواد الأعمال على إطلاق مشاريعهم الخاصة وتزويدهم بالمعلومات عن الأسواق وطرق الإدارة والتنظيم، وتقديم الدعم اللوجستي والمؤسسي لهم من خلال التدريب المناسب وتوفير دليل إرشادي لصغار المستثمرين ومساعدتهم على ترجمة أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ والاستمرار، ومساعدة المنشآت في عدم التعثر خلال السنوات الأولى من المشروع، تُعتبر من الإجراءات الضرورية لتفعيل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو والتشغيل، خاصة في الدول النامية. ويدخل في إطار دعم قدرات المنشآت كذلك تنظيم دورات تدريبية حول مواضيع هامة بالنسبة للمنشأة مثل التسويق، إعداد البيانات المالية، إدارة التدفقات النقدية، كيفية إعداد وثائق المناقصات، التعرف على أسواق التصدير، آليات تنمية الصادرات وحوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

من ناحية أخرى يعد الابتكار أحد أهم رافعات النمو في الاقتصاد خاصة من حيث تأثيره الإيجابي على إنتاجية عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال، ومن بين الوسائل التي يمكن أن تسهم في دعم الابتكار وهي تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخاصة المستحدثة منها على الابتكار نظراً لمساهمتها الهامة في الإنتاج والتشغيل.

2. تطوير أدوات تمويل مبتكرة: تحتاج الموارد التمويلية المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للتطوير، سواءً فيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل على المدى القصير، أو الموارد المالية الضرورية لتحقيق استثمارات جديدة ومن بين خيارات التمويل

قصير الأجل المتاحة هي خدمات شراء وبيع الديون والضمانات قصيرة الأجل لأنشطة التصدير، التسهيلات التجارية، التمويل الإسلامي والتمويل الصغير. أما أدوات التمويل متوسط وطويل المدى، فتشمل الإيجار التمويلي والمساهمة في رأس المال، صناديق الأسهم الخاصة، خطوط الائتمان التي تقدمها المؤسسات التمويلية الدولية إلى المؤسسات التمويلية المحلية التي تقرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أدوات تمويل "المنهجية" التي تمثل مزيج بين المساهمة في رأس المال والإقراض ورأس المال المخاطر، لتمويل المشاريع الجديدة ودعم المبادرات المبتكرة.

ج. دور المصارف المركزية والسلطات النقدية في تعزيز قدرات وامكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تركز الجهود الإشرافية والرقابية للبنوك المركزية والسلطات النقدية على حماية النظام المالي والمصرفي ككل والتأكد باستمرار من قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على الإيفاء بالتزاماتها تجاه عملائها، مع عدم تجاهل مسؤولياتها المرتبطة بتحسين الشمول المالي بما يشمل التعامل مع المقدمين للخدمات المالية والمصرفية، وطرح أدوات ومنتجات وقنوات جديدة لتقديم هذه الخدمات. وتكمن المسؤولية الرئيسية للمصارف المركزية والسلطات النقدية كجهات إشرافية ورقابية في جانب تعزيز قدرات وامكانيات قطاع المنشآت في التالي:

1. تعزيز الاستقرار المالي: يعكس التركيز على الاستقرار المالي مدى أهمية القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة المخاطر وضمان أداء مهامه في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية بفاعلية وكفاءة باعتباره العمود الفقري للنظام المالي، كما يعكس التركيز على الاستقرار المالي، مستوى التنمية المالية المتحقق في النظام المالي باعتبارها عملية ديناميكية تعكس مستوى التحسن في حجم ونوعية الخدمات المالية، ودرجة المرونة والتشابك مع الاقتصاد الحقيقي.

وتتعامل السلطات الرقابية مع الاستقرار المالي على أنه الحالة التي يتم فيها تدفق الأموال بسلاسة بين الأسر والشركات والحكومة والمواطنين وبقية العالم، ويتطلب ذلك سلامة وفعالية عملية الوساطة المالية، في ظل أسواق مالية فعالة وكفوءة من جهة. كما يتطلب أن تكون الشركات المالية قادرة على الصمود أمام الصدمات السلبية إلى تصيب الاقتصاد الكلي، وصدمات السيولة ومخاطر العدوى من جهة أخرى. إضافة

إلى توفر سيولة كافية وقدر من الثقة في فعالية الأسواق المالية لتلبية الاحتياجات الاستثمارية.

2. تعزيز الشمول المالي: تحظى قضايا تعزيز الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات وأخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، حيث ثبت وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي وقدرة القطاع المالي الشامل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ولعل ما يبرز أهمية الشمول المالي في تعزيز قدرات قطاع المنشآت وجود حوالي 16 إلى 17 مليون من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية لا يتاح لها فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية الرسمية. ورغم تحقيق بعض الدول العربية وضع أفضل نسبياً وفقاً لمؤشرات الشمول المالي، إلا أن هناك ضرورة لتحسين فرص الوصول للخدمات المالية لدى جميع الدول العربية وخاصة لدى الدول المرتفعة في عدد السكان ومنخفضة الدخل.

حيث تلعب البنوك المركزية والسلطات النقدية دوراً رئيسياً في دعم وتنسيق سياسات الشمول المالي، من خلال تهيئة بيئة مواتية سياسياً وتنظيمياً لتحقيق الشمول المالي من خلال وسائل مبتكرة، وحيث يعتبر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الرئيسية المستهدفة في استراتيجيات الشمول المالي، فإن الجهود المبذولة لتحسين وتطوير سبل النفاذ والوصول إلى روافد الائتمان التي ستقود بالنهاية إلى تعزيز مكانة ودور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحسين الظروف المعيشية والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

3. تعزيز دور نظم الائتمان والتصنيف الائتماني: إن عدم توفر المعلومات الكافية حول المقترضين من المنشآت الصغيرة والمتوسطة وجدارتهم الائتمانية، وعدم تماثلها

لدى أطراف العملية الائتمانية، نتج عنه عزوف الجهات المقرضة عن إقراض قطاع المنشآت وبالتالي عدم تخصيص الموارد المادية الكافية لعدد كبير من أصحاب الأفكار المبتكرة ورواد الأعمال الواعدين. ويعتبر نقص المعلومات الديموغرافية والمالية عن قطاع المنشآت وضعف المنافسة بين البنوك وتركز النشاط المصرفي في عدد قليل منها، من الأسباب الرئيسية لمحدودية الإقراض الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول العربية. نظراً للدور الكبير الذي تلعبه نظم الائتمان في تعزيز فرص التمويل تم تخصيص الفصل الرابع لاستعراض هذا الجانب.

4. تعزيز البنية التحتية المالية: مما لا شك فيه أن تهيئة بنية تحتية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي من جهة ويعزز من فرص الحصول على التمويل من جهة أخرى، بحيث يقع على عاتق السلطات الرقابية تكثيف جهودها لبناء وتطوير الأنظمة المصرفية وفق أفضل الممارسات الدولية لتشمل على سبيل التوضيح لا الحصر:

- نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني.
- نظام المدفوعات الوطني
- نظم المقاصة الإلكترونية الآلية
- نظام المفتاح الوطني
- الحساب المصرفي الدولي الموحد
- نظام تسجيل الأصول المنقولة

رابعاً: أهمية تطوير نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لتعزيز قدرات وامكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

يحظى موضوع تطوير نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني، بأهمية كبيرة في مجال دعم وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية والتمويل.

أ. **نظم الاستعلام الائتماني:** اكتسب تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر (Credit Reporting) أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة لما يمثله وجود أنظمة فعالة لجمع وتحليل المعلومات الائتمانية من أثر على كفاءة عمليات الوساطة المالية في الاقتصاد بصورة خاصة، وكفاءة وسلامة النظام المالي والمصرفي ككل بصورة عامة. ساهمت نظم الاستعلام الائتماني بشكل كبير في تمكين الجهات المقرضة من تحليل طلبات الاقتراض بشكل كفؤ وبفترة زمنية قياسية وبتكاليف أقل، الأمر الذي نتج عنه منح تسهيلات مصرفية بدرجات منخفضة المخاطر وتحسن في نسب السداد وبالتالي توسيع محفظة التسهيلات الائتمانية لتشمل إدخال شرائح جديدة ما كان لها أن تدخل في ظل عدم توفر بيانات دقيقة عن العملاء والاعتماد على الضمانات والرهونات المادية دون النظر الى السمعة أو الجدارة المالية.

وكان أبرز هذه الشرائح صغار المستثمرين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مشاريع الـ SME's) وفئة الشباب والسيدات والفئات الأقل حظاً في المجتمع كما ساهم النظام في توجيه التسهيلات المصرفية نحو المناطق الريفية والقروية الأمر الذي ساعد في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخفض حجم البطالة وتوفير فرص عمل جديدة وموارد دخل مختلفة وبالتالي إقبال شرائح أوسع على الاستفادة من الخدمات المصرفية.

1. المبادئ العامة لإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني الصادرة عن البنك الدولي:
تفترض الممارسات السليمة لتطوير أنظمة كفؤة وسليمة للاستعلام الائتماني، توفر مجموعة من الشروط والمتطلبات الأساسية لنجاح عمل هذه الأنظمة وتحقيقها للأهداف المرجوة منها، وبمبادرة من اتحاد صناعات المستهلكين (CDIA) التي تم تأسيسها من قبل البنك الدولي والتي تضم في عضويتها أكثر من 140 عضو، قامت اللجنة بإصدار مجموعة من المبادئ العامة لإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني والتي تم تبنيها لاحقاً من قبل صندوق النقد العربي الممثل في عضوية الاتحاد. اعتبرت هذه المبادئ مرجعية أساسية في مبادرة الدعم الفني التي أطلقها صندوق النقد العربي بالمشاركة مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لغايات المساهمة في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني وتوفير البيئة القانونية والمؤسسية والفنية اللازمة لنجاح هذه الأنظمة في الدول العربية، وفيما يلي ملخص لهذه المبادئ:

2. تعريف نظام الاستعلام الائتماني: هو عبارة عن قاعدة بيانات يتم فيها تجميع بيانات مالية وشخصية حول المقترضين أفراداً أو مؤسسات وكفلائهم ويوفر النظام هذه البيانات للمستخدمين من المؤسسات المالية المقرضة بعد معالجتها وتخزينها في مواقع آمنة في الحاسب الآلي". تصنف نظم الاستعلام الائتماني من الناحية التنظيمية إما أن تكون تابعة للبنك المركزي أو السلطة النقدية وتسمى نظام التسجيل الائتماني العام (Public Credit Registry)، أو أن تكون تابعة للقطاع الخاص وتسمى مكاتب الاستعلام الائتماني (Private Credit Bureau)، وفي كلا الحالتين يجب أن تتوفر بيئة تشريعية وقانونية تنظم عمل هذه النظم سواء من ناحية تجميع ومعالجة البيانات والإفصاح عنها وتبادلها مع المستخدمين من المؤسسات المالية. ومن الضرورة أن يتبع ذلك وجود تشريعات تنظم حماية حقوق المقترضين سواء أفراد أو مؤسسات.



3. الهدف من إنشاء نظم الاستعلام الائتماني: يتمثل الهدف من نظم الاستعلام الائتماني، في العمل على تحقيق:

- توفير قاعدة بيانات شامله عن حجم ووضع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمؤسسات من جهات الإقراض.

- الإفصاح عن بيانات شاملة ودقيقة حول محفظة التسهيلات والضمانات المستوفاة مقابلها وفق معايير محددة تتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى.
- توفير عناصر الدقة والحدثة والشمولية والسرعة في الحصول على المعلومة عن المقترضين وكفلائهم.
- التسريع في اجراءات التحليل الائتماني واتخاذ القرار الائتماني بفترة زمنية مناسبة.
- تسهيل وتيسير شروط الإقراض للتوسع في إقراض القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- المساهمة في تحسين الظروف المعيشية وتعزيز النمو الاقتصادي.

4. فوائد تطوير نظم الاستعلام الائتماني ودورها في تعزيز فرص الحصول على التمويل والحد من المخاطر الائتمانية:

تكمن فوائد نظم الاستعلام الائتماني، فيما يلي:

- **تحسين فرص الحصول على الائتمان (Access to Finance):** مما لا شك فيه أن نقص المعلومات الائتمانية للمقترضين وسلوكهم يدفع المؤسسات المالية والمصرفية المقرضة إما للامتناع عن منح الائتمان للعديد منهم أو منحهم الائتمان بأسعار مرتفعة. مقابل ذلك، فإن توفر معلومات دقيقة وشاملة عن مديونية المقترضين وتاريخهم الائتماني يشجع المؤسسات المصرفية على تسعير أفضل وأدق للمخاطر ومكافأة المقترضين الجيدين بمنحهم ائتمان أقل تكلفه بسبب انخفاض معدلات المخاطرة من جهة ومن تدني الحاجة للاعتماد على الضمانات من جهة أخرى، كما ان وجود تجميع وتحليل كفؤ وفعال ودقيق للمعلومات والبيانات الائتمانية يساعد المؤسسات المقرضة على الاعتماد على السمعة والجدارة الائتمانية كضمانات بدلاً من الضمانات المادية، ويمنح ذلك الفرصة للعديد من المقترضين الجيدين في التوسع بالحصول على ائتمانيات جديدة لتمويل مشاريعهم وأنشطتهم التجارية.

أظهرت العديد من الدراسات الميدانية والإحصائية، العلاقة الطردية بين توفر وكفاءة المعلومات الائتمانية وبين زيادة حجم الائتمان المقدم وعدد المقترضين وانخفاض مؤشرات التعثر في القطاع المصرفي.

- **دعم فرص نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's):** يمثل تشجيع ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول النامية، وسيلة هامة وأساسية لخلق المزيد من فرص العمل واستيعاب جزء كبير من السيولة المصرفية الفائضة. هذا وبالنظر لطبيعة عمل هذه المؤسسات فإن الاحتياجات التمويلية موجهة بصفة خاصة لتمويل رأس المال العامل (Working Capital) الشيء الذي يؤدي إلى محدودية الضمانات التي يمكن أن تستخدمها هذه المؤسسات مقابل الحصول على التمويل، من هنا فإن غياب هذه الضمانات يدفع المصارف الى العزوف عن منح الائتمان اللازم لهذه المؤسسات.

إلا أن وجود أنظمة كفوة للاستعلام الائتماني، ستسمح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من سمعتها وسلوكها الائتماني للحصول على التسهيلات المصرفية اللازمة لتمويل أنشطتها وتوسيعها، حيث أظهرت دراسة أجريت من قبل البنك الدولي والتي شملت 5000 شركة في 51 دولة، أن فرصة الحصول على القروض المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ترتفع بشكل كبير في حال وجود أنظمة مركزية للاستعلام الائتماني.

- **المساهمة في الحد من المخاطر الائتمانية:** إن وجود أنظمة استعلام ائتماني توفر ليس فقط المعلومات السلبية عن التعثر، بل أيضاً المعلومات الإيجابية عن المستعلم عنهم طالبي التسهيلات الائتمانية، مما يشكل عامل حيوي في تحسين جدارة المخاطر لدى المؤسسات المصرفية، وتقلل كثيراً من ممارسات الإقراض المندفعة والخاطئة كما يمكن من المساهمة في ضبط السلوك الائتماني للمقترضين وخفض حالات التعثر لديهم. يقود ذلك جهات الإقراض الى خفض تكاليف الائتمان والإجراءات والوقت اللازم لاتخاذ القرار الائتماني مما يعزز من كفاءة العمليات المصرفية التي تنعكس بشكل إيجابي على تعزيز فرص التمويل لقطاع المنشآت.

ولا يقتصر الحد من إدارة المخاطر الائتمانية على المقترضين الأفراد فقط بل أيضاً يمتد الى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، الامر الذي يؤثر بشكل إيجابي على القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أن إدارة المخاطر الائتمانية لمحفظه التسهيلات على مستوى المصرف أو النظام المصرفي بشكل كامل تعمل على توفير السيولة اللازمة لجهات الإقراض للتوسع في عملياتها الإقراضية وتحقيق الربحية المطلوبة. وسيكون أثر ذلك واضحاً على المقترضين من قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث أن إدارة المخاطر الائتمانية المستندة للمعايير الدولية والسلوك الائتماني للمقترضين من الأفراد والمنشآت يعزز من فرص منح قروض جديدة أو التوسع بعمليات الإقراض بأسعار وشروط معقولة، كما أن ذلك يعمل على تعزيز المنافسة بين جهات الإقراض لاستقطاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة صاحبة السلوك الائتماني منخفض المخاطر والتدفقات النقدية الكافية.

ب. نظام التصنيف الائتماني (Credit Scoring): بالرغم من الجهود المبذولة حالياً لتطوير نظم التصنيف الائتماني في عدد من الدول العربية، إلا أنه يقدر بأن أكثر من 90 في المائة من بنوك الدول العربية لازالت تعتمد على نظم داخلية لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، وأقل من 50 في المائة منها تستعمل نظاماً آلياً (Scoring Systems) لتصنيف المقترضين، مقابل حوالي 20 في المائة لها نظاماً آلياً لمعالجة طلبات القروض⁷.

بينت التجارب الدولية بوضوح أن الاعتماد على مكاتب الاستعلام الائتماني يسهم في زيادة إقراض البنوك إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها تقدم معلومات حول المقترضين وماضيهم الائتماني غير متوفرة في السجلات التي تستخدمها البنوك المركزية لمتابعة تطور عمليات القروض وسلامتها. هذا وتبين أن وجود مؤسسات متخصصة في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (SME's Credit Rating Agencies) له آثار ايجابية على النفاذ للتمويل. كما أن حث البنوك والمؤسسات التمويلية على استخدام النظم الآلية لتصنيف المقترضين ومعالجة طلبات القروض تساهم

⁷ صندوق النقد العربي، 2012، مرجع سبق ذكره.

في تسهيل وتسريع عملية تقييم القروض وتزيد من شفافيتها. أبرزت التجارب كذلك أنه من المفيد أن تبين البنوك أسباب رفض طلبات القروض للمقترضين وذلك لحثهم على معالجة أسباب الرفض لتحسين جدارتهم الائتمانية.

1. تعريف نظام التصنيف الائتماني: هو "نظام يوفر تقديراً دقيقاً لحجم مخاطر ائتمان المقترضين وكفلائهم وذلك بالاعتماد على البيانات المتوفرة والمخزنة في نظام الاستعلام الائتماني ويعمل هذا النظام على تقدير إمكانية تعثر المقترضين خلال فترة زمنية محددة".

2. الهدف من انشاء النظام: يتمثل الهدف من إنشاء نظام للتصنيف الائتماني فيما يلي:

- خفض حجم المخاطر الائتمانية.
- توفير تقييم دقيق لمخاطر تسهيلات المقترضين الحالية والمستقبلية لدى جهات الإقراض.
- إجراء تقييم دوري لمحفظة التسهيلات لمراقبة حجم المخاطر الائتمانية.
- تعزيز فرص الحصول على التسهيلات المصرفية.
- خفض شروط الضمانات وأسعار الفائدة على التسهيلات.
- سرعة اتخاذ القرار الائتماني.
- تعزيز المنافسة بين جهات الإقراض.

3. ميزات إنشاء النظام: تتميز نظم التصنيف الائتماني باعتمادها على بيانات المقترضين الشخصية وبيانات التسهيلات القائمة والمسددة، حيث أن مخرجات هذه النظم تقود متخذ القرار الائتماني إلى وضع تصور كامل وواضح عن المخاطر الائتمانية المحتملة التي قد يتعرض لها طالب الائتمان، وفيما يلي أهم ميزات نظم التصنيف الائتماني:

- تحديد درجة تقييم لكل مقترض تعكس درجة المخاطرة كحد أدنى وأعلى
- تحديد نسبة احتمالية تعثر المقترض خلال الـ 12 شهر اللاحقة

- تحديد درجة مخاطر المقترض مقارنة بمتوسط درجة المخاطر الائتمانية لمحظة التسهيلات الائتمانية الكلية
- تقديم تفسير لعناصر التقييم ودرجات المخاطر المستخرجة من النظام عن المقترض
- تحديد درجة المخاطرة يستند إلى بيانات المقترض الائتمانية والشخصية الحالية والتاريخية
- قابلية المعايير القائم عليها النظام للتطور وفقاً لأية معطيات وتطورات جديدة تحصل على البيئة المصرفية

4. عناصر التصنيف الائتماني: تشمل عناصر التصنيف الائتماني، الجوانب التالية:

- **تقييم العميل (Borrowers Score):** عبارة عن درجة تخصص للمقترضين للتنبؤ بمخاطرهم الائتمانية بالاعتماد على المعلومات المتوفرة عنهم لحظة تنفيذ الاستعلام. حيث تتراوح درجات التقييم في بعض النظم ما بين 100 درجة كحد أدنى إلى 400 درجة كحد أعلى حسب المسلكيات الائتمانية للعميل، فكلما ارتفعت درجة تقييم المقترض كلما انخفضت درجة المخاطر والعكس صحيح.
- **احتمالية التعثر (Probability of Default):** تعكس النسبة المئوية لاحتمالية تعثر المقترض أو تأخره عن الوفاء بسداد الأقساط أو الالتزامات في مواعيدها المحددة خلال فترة الـ 12 شهر القادمة. فكلما ارتفعت نسبة احتمالية التعثر للمقترض كلما ارتفعت درجة المخاطر الائتمانية والعكس صحيح.
- **درجة المخاطرة (Risk Grade):** تمثل درجة تقييم المقترض واحتمالية تعثره، بحيث يتم تحديد درجة لاحتمالية تعثر المقترض في سداد التزاماته المالية. وترتبط درجة المخاطرة بشكل مباشر مع احتمالية التعثر ودرجة التقييم للمقترض. فكلما انخفضت درجة المخاطرة، كلما ارتفعت درجة التقييم، وبالتالي تزيد من فرص المقترض في الحصول على تسهيلات ائتمانية بشكل أوسع وبشروط أفضل والعكس صحيح.

- **تفسير التقييم (Reason Grade):** هو رمز محدد يخصص للصفات المصاحبة للسلوك الائتماني للمقترض غير الملتزم او المتأخر بسداد الأقساط، أو هو مؤشر لملاحظة وجود سلوك ائتماني يحتاج للمراقبة، بحيث يتم الإفصاح عن مجموعة من التفسيرات لتقييم المقترض والكفيل ولا يظهر أي تفسير لتقييم المقترضين منخفضي المخاطر (العملاء الجيدون). يُعتبر "تفسير التقييم" دلالة على العوامل التي تساعد المصرف على فهم وتحليل السلوك الائتماني للعميل لاتخاذ القرار الائتماني بالموافقة أو الرفض.

5. **آلية عمل نظم التصنيف الائتماني:** تعتبر نظم التصنيف الائتماني إضافة نوعية لنظم الاستعلام الائتماني، حيث أنه يستند عملها بالأساس الى مدى توفر بيانات عن المقترضين وكفلائهم على نظم الاستعلام الائتمانية والعمر الزمني لهذه البيانات. ويقوم عمل هذه النظم على بناء معادلات رياضية واحصائية ومعايير تحليلية للبيانات، بحيث ينتج عنها تحليل وصفي للوضع الائتماني للشخص او المؤسسة المستعلم عنها. ما ينتج عن هذه النظم هو توقعات لاحتمالية تعثر الشخص المستعلم عنه خلال فترة زمنية قادمة وغالباً ما تكون محددة بمدة 12 شهراً، حيث تساعد محلل ومتخذ القرار الائتماني بتكوين تصور شبه كامل عن وضع الشخص المزمع اقراضه لاتخاذ القرار الائتماني السليم. وفيما يلي رسم توضيحي يبين آلية عمل النظام:



وبتتبع الرسم البياني أعلاه، فإن أنظمة التصنيف الائتماني تعمل وفقاً للتالي:

- I. يقوم مستخدم النظام بتنفيذ عملية استعلام على نظام الاستعلام الائتماني
- II. يتولى نظام الاستعلام الائتماني عملية جلب بيانات العميل من قاعدة البيانات
- III. يتابع النظام عملية الاتصال ببرنامج الـ DSS (Decision Support System) وهو بمثابة مركز لدعم القرارات كما هو موضح في إطار رقم (1).
- IV. يقوم مركز دعم القرارات الـ DSS بتنفيذ عملية حسابية لتقدير وتقييم المخاطر الائتمانية للعميل بناءً على تحليل البيانات المالية والشخصية التاريخية والحالية، الإيجابية والسلبية وفقاً للمتغيرات والمحددات المعتمدة في النظام لتقييم السلوك الائتماني للعميل المستعلم عنه.
- V. يقوم مركز دعم القرارات بإرسال النتائج وتخزينها على قاعدة البيانات
- VI. ترسل النتائج بعد التحليل على شكل عناصر التصنيف الائتماني إلى نظام الاستعلام الائتماني للإفصاح عنها في التقرير الائتماني للعميل المستعلم عنه.

إطار رقم (1) مركز دعم القرارات

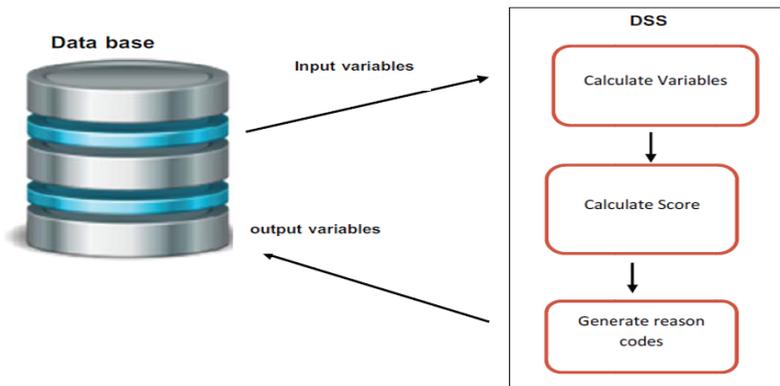
يُمر عمل نظام الدعم بثلاث مراحل أساسية وهي:

1. حساب المتغيرات: يعتبر هذا العنصر من أكثر عناصر النظام تعقيداً، حيث يتم تحليل عينة البيانات باستخدام عدد كبير من المتغيرات المستمدة من بيانات العملاء، كعمر المقترض، عدد التسهيلات، نوع التسهيلات، عدد كفالات العميل عدد الاستعلامات المنفذة عن العميل، الخ. بحيث يتم استخراج القدرة التنبؤية بالنسبة المئوية لكل متغير، ويتم اختيار أقوى 15-20 متغير من حيث قدرة المتغير على القياس والتنبؤ بمخاطر العميل الائتمانية، يتم تجميعها بما يسمى نموذج التصنيف الائتماني (Score Card)

2. حساب تقييم العميل: في هذه المرحلة يتم احتساب تقييم العميل بناءً على المتغيرات التي يتكون منها نموذج التصنيف الائتماني والتي تنطبق على بيانات العميل وتقيس مخاطره الائتمانية وسلوكه الائتماني لحظة تقييمه.

3. استخراج تفسيرات التقييم ودرجة المخاطرة: يقوم النظام بهذه المرحلة وبناءً على نتائج احتساب مخاطر العميل باستخراج درجة تفسير التقييم، وذلك وفقاً لمعادلات رياضية تربط درجات تقييم العميل بالمتغيرات والتفسيرات التي تنطبق على بيانات العميل لحظة الاستعلام عنه.

ومن الجدير بالذكر أن مركز دعم القرارات (نظام الـ DSS) هو نظام مرن قابل للتعديل بما يتلاءم مع عمليات المراجعة الشاملة التي تتم بشكل دوري خلال فترات زمنية محددة على جميع المتغيرات ذات العلاقة المحددة لدرجات المخاطر لتتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى بالخصوص، وانسجاماً مع تغيرات البيئة المصرفية التي يعمل بها النظام.



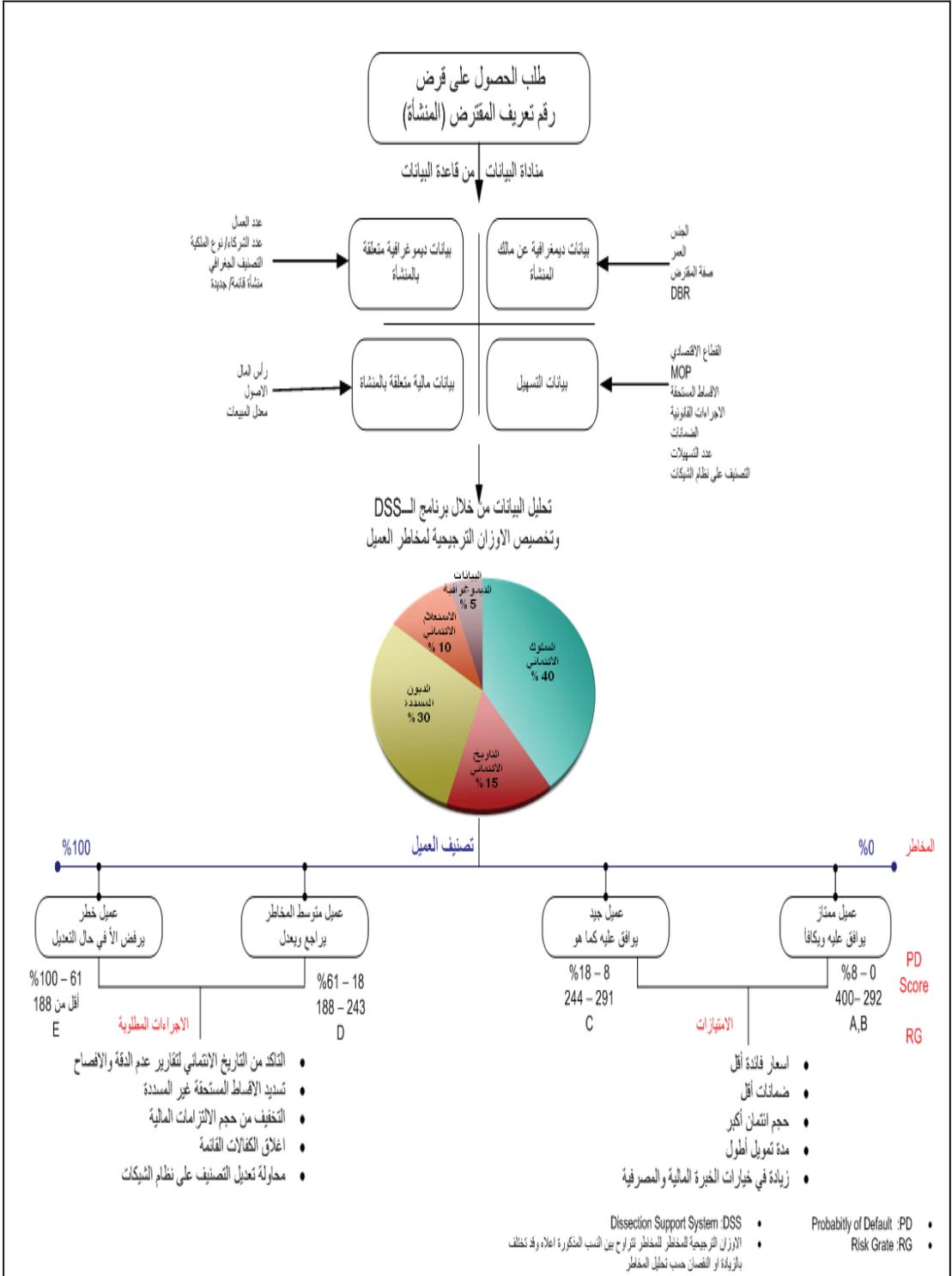
6. دور نظام التصنيف الائتماني في تعزيز فرص المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل: مما لا شك فيه أن توفر نظم الاستعلام الائتماني والتي تشمل نظام التصنيف الائتماني تساهم بدرجة كبيرة في منح التسهيلات الائتمانية للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات. فمع ضمان جودة ودقة وحداثة البيانات الشخصية والائتمانية الإيجابية والسلبية المستمدة من نظم الاستعلام الائتماني ستتوافر البيئة الملائمة لإنشاء نظام التصنيف الائتماني الذي بدوره يوفر المعلومة الدقيقة عن احتمالية تعثر العميل وتصنيفه الائتماني المتوقع خلال الـ 12 شهر القادمة. فالحصول على تصنيف ائتماني جيد (مخاطر ائتمانية منخفضة) يتيح للمنشآت الفرص للاقتراض بشكل أوسع وعلى فترات زمنية أطول وبأسعار فائدة معقولة وبشروط ميسره، بالإضافة الى أنه يزيد من خيارات التسهيلات الائتمانية التي من الممكن تقديمها للمنشآت والشركات. كما ان نظام التصنيف يوفر فرصة للمقرضين ذوي السلوك الائتماني مرتفع المخاطر من تحسين اوضاعهم بخفض حدة مخاطرهم الائتمانية للحصول على درجات تصنيف ائتماني جيدة للتمكن من الاقتراض مجدداً او التوسع في القروض القائمة.

إضافة لذلك فإنه يمكن للمؤسسات المالية المقرضة تصميم منتجات مصرفية مستندة لدرجات تصنيف العملاء. فعلى سبيل المثال يمكن للمصرف تصميم منتج مصرفي للمنشآت ذات درجات التصنيف A بشروط وأسعار معقولة، بينما تختلف الشروط والأسعار في المنتج المصرفي الموجه للمنشآت ذات التصنيف درجة B أو غير ذلك، وهذه الحالة تعزز من درجة المنافسة لدى جهات الإقراض بتطوير منتجاتها المصرفية بما يلبي احتياجات وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما أن للسلطة الرقابية التي تشرف على إدارة نظام التصنيف الائتماني القدرة على عكس أو ترجمة سياساتها المستقبلية المتعلقة بتعزيز قدرات وإمكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تحديد معايير محددة في مركز دعم القرارات الـ (DSS)، تتعامل مع خصوصية قطاع المنشآت بشكل يحفزها ويساعدها على الوصول الى روافد الائتمان.

كذلك فإن وجود نظام تصنيف ائتماني لقطاع المنشآت يعتبر إضافة نوعية وذات أهمية عالية خاصة للمنشآت ذات السلوك الائتماني الجيد، حيث أنه يخلق فرص لهذه المنشآت بالتحول من متناهية الصغر إلى صغيرة ومن صغيرة إلى متوسطة ومن متوسطة إلى شركات كبيرة. بالتالي يتحقق الهدف الأسمى من وجود مثل هذه النظم وهو المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية وخلق فرص عمل جديدة والحد من مؤشرات البطالة والفقر في المجتمعات المحلية.

يوضح الشكل التالي أهمية نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني في تعزيز فرص وصول قطاع المنشآت إلى روافد الائتمان وكذلك فرص تحسين تصنيفاتها الائتمانية وعمليات التحول من منشآت صغيرة إلى متوسطة ثم كبيرة للمساهمة في التنمية الاقتصادية:



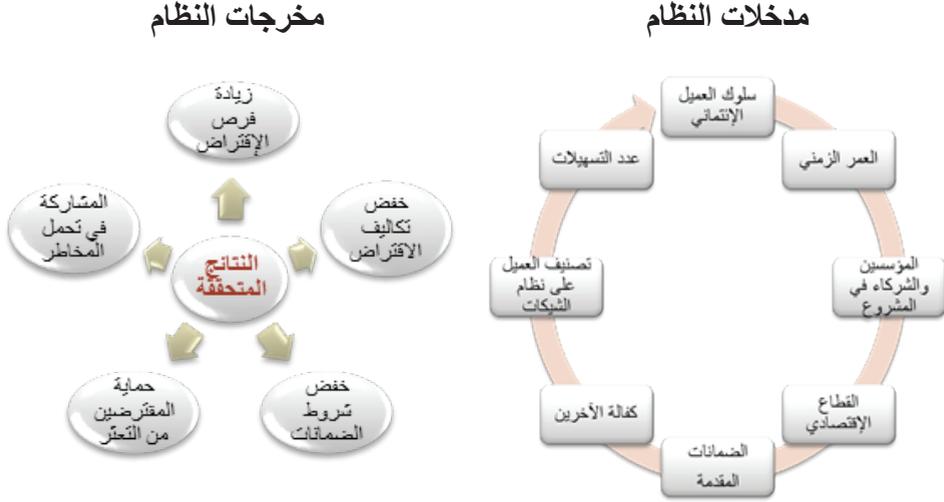
عظماً على ما سبق، يتضح أن الاستغلال الأمثل لهذه النظم يكتمل بتكوين قاعدة بيانات خاصة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وربطها مع نظام التصنيف الائتماني. وقد درجت بعض البنوك المركزية والسلطات النقدية على تخصيص نظم تصنيف ائتماني خاصة بقطاع المنشآت (Blended Score Card)، قائمة على جمع البيانات والمعلومات الديموغرافية والمالية الخاصة بالقائمين على المنشأة وشركائهم وتحديد مخاطرهم الائتمانية وفقاً لسلوكهم الائتماني. أضف إلى ذلك إمكانية تحديد معايير خاصة مكونة للنظام الـ (Score Card) ودرجات مخاطرة محددة لكل معيار يستند إليه النظام، وذلك بهدف تسهيل وصول هذه المنشآت إلى روافد الائتمان وتيسير سبل وشروط الاقتراض الأمر الذي ينتج عنه التوسع في منح تسهيلات ائتمانية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على حساب التوسع في منح التسهيلات الاستهلاكية.

7. أهمية تكوين قاعدة بيانات خاصة بالتسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: مما لا شك فيه أن إنشاء أو تكوين قاعدة بيانات خاصة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سيساهم بشكل كبير في رصد المخاطر المختلفة المحيطة بمختلف القطاعات الاقتصادية من ناحية ويعزز قدرات وإمكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل سبل نفاذها إلى مصادر الإقراض، حيث تعمل هذه القاعدة على تحقيق الفوائد التالية:

- توفير بيانات مالية وديموغرافية شاملة عن المشاريع المقترضة، مما يساعد على تعزيز عمليات الإقراض والمنافسة بين جهات الإقراض. تتمثل المنافسة في تخفيف شروط وأسعار الإقراض للمشاريع ذات الجدارة الائتمانية والسلوك الائتماني الجيد، مما يقود إلى نمو واضح في محفظة التسهيلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- تساهم قاعدة البيانات في رصد وإدارة المخاطر الائتمانية المحيطة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أن إنشاء أو تكوين قاعدة بيانات من هذا القبيل لدى البنوك المركزية يساعدها بشكل كبير في إدارة مخاطر القطاع. كما يمكن الاستفادة منها في توجيه السياسة الائتمانية لجهات الإقراض وتحديد نوع المحفزات التي

يمكن أن تعزز من مكانة قطاع المنشآت وتسهيل سبل نفاذه إلى روافد الائتمان، ويمكن تلخيص آلية عمل نظام التصنيف الائتماني بالرسم التالي:



8. الإجراءات المقترحة من اللجنة الدولية لنظم التقارير الائتمانية، حول تعزيز فرص وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمصادر التمويل: إشارة إلى ورقة العمل الصادرة في منتصف عام 2014 عن اللجنة الدولية لنظم التقارير الائتمانية (ICCR) التابعة للبنك الدولي، التي احتوت على مجموعة من الاجراءات التي من الممكن أن تعزز فرص وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل، حيث يمكن إيجاز هذه الإجراءات كالآتي:

الجزء الأول: تعزيز عمليات الإفصاح عن البيانات والمعلومات الشاملة عن العميل (السلبية والإيجابية)، حيث أن نقص المعلومات الائتمانية عن المقترضين وسلوكهم يدفع المؤسسات المالية والمصرفية المقرضة إما للامتناع عن منح الائتمان للعديد منهم أو منح هذا الائتمان بأسعار مرتفعة، وعليه فإن تعزيز الشمول المالي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من ناحية وجود تجميع وتحليل كفؤ وفعال ودقيق للمعلومات والبيانات المالية سواء الإيجابية منها أو السلبية يساعد المؤسسات المقرضة في الاعتماد على السمعة والجدارة لمنح التمويل.

الجزء الثاني: تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح التي تقترن بشكل مباشر بتسهيل عمليات النفاذ إلى التمويل. يتمثل انخفاض مستويات الشفافية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عدم التزام عدد كبير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالاحتفاظ بحسابات مالية منتظمة ومدققة وفقاً للتشريعات السائدة وبالتالي فإن البنوك لا تستطيع قياس الجدارة الائتمانية للمنشأة خاصة في ظل عدم توفر أو قلة مكاتب الاستعلام الائتماني.

الجزء الثالث: توفير البيانات الكمية والنوعية عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة مرتبط بشكل مباشر بعملية تعزيز ودعم هذه المنشآت وتسهيل نفاذها إلى مصادر التمويل المطلوبة من قبل مانحي التسهيلات، وبالتالي فإن تعزيز قدرات المنشآت وتدريبها على اعداد القوائم المالية والمحاسبية وتطوير مهاراتها من قبل الجهات المعنية تساهم في تشجيع البنوك على تقديم التسهيلات لهذه المنشآت من خلال اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة بناء على البيانات المالية المتوفرة عن هذه المنشآت.

الجزء الرابع: الاعتماد في الوصول إلى معلومات عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة على ارقام التسجيل الخاصة بكل منشأة، حيث يسهل الوصول الى أرقام التسجيل من عمليات المتابعة والتحقق من قانونية هذه المنشآت ومدى كفاءتها الائتمانية.

الجزء الخامس: المحافظة على دقة وحداثة وشمولية البيانات، التي تعتبر المفتاح الرئيسي لعملية تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك والجهات المانحة.

الجزء السادس: تعزيز وصول المصارف إلى مصادر البيانات المتوفرة لدى الجهات الحكومية والعامة واستخدامها من خلال الدعم الحكومي لمثل هذه التسهيلات. يتمثل دور الحكومة في تسهيل استخدام الجهات المعنية لمثل هذه البيانات ضمن الحدود المسموح بها، حيث يحتاج ذلك تعديل وتغيير الإطار القانوني لتطبيق مثل هذه السياسات مما يساهم في تطوير ودعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الجزء السابع: التنسيق بين شركات المعلومات الائتمانية المتخصصة في تقييم الجدارة الائتمانية للشركات ومكاتب المعلومات الائتمانية المتخصصة بتقييم الجدارة الائتمانية للأفراد، الأمر الذي يساهم وبشكل كبير في تكوين صورة شاملة عن المنشأة ومالكها وبالتالي تشكيل قاعدة متينة لجهات الاقراض للاعتماد عليها في منح تسهيلاتنا لهذا القطاع.

الجزء الثامن: وجود سلطات رقابية من شأنها الاشراف على عملية تطوير التقارير الائتمانية من خلال تسهيل الاستفادة من الجهات المتخصصة في هذا المجال لتقديم الخدمات في حال وجود ضرورة لتعديل التقارير الائتمانية وإجراء بعض التغييرات عليها، مما يعزز من كفاءة التقرير الائتماني، وبالتالي دعم صانعي القرارات الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني السليم.

الجزء التاسع: التعاون على الصعيد الدولي لتعزيز دقة بيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يتم مشاركتها ونشرها دولياً وقابليتها للمقارنة، حيث ان اختلاف التعريف والمعايير والبيانات الديموغرافية والمالية من دولة لدولة يصعب مهمة اتخاذ القرارات الائتمانية على مانحي التسهيلات. يتطلب ذلك تكاتف جهود مكاتب معلومات الائتمان والسلطات المعنية لتوحيد وتدقيق وتعزيز انسجام بيانات المنشآت التي يتم تداولها دولياً.

الجزء العاشر: ضرورة قيام السلطات والحكومات بالمشاركة بإجراء بحوث ومسوحات للوصول إلى تفاصيل شاملة عن التقارير الائتمانية التجارية، لما لهذه التقارير من دور في دعم وتعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدة مانحي التسهيلات على تقدير الوضع الائتماني للمنشأة بشكل دقيق وواسع.

خامساً: أهمية انشاء بنية مالية تحتية لتعزيز قدرات وامكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

ما زال النفاذ إلى الخدمات المصرفية والمالية والتمويل في الدول العربية يواجه عددًا من العقبات، حيث وتشير البيانات المتاحة حول مدى تقدم النظام المصرفي وتطور الوساطة

المالية مفاة بنسبة الائتمان الموزع على القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى أن الدول العربية مازالت تحتل مراتب متأخرة بالمقارنة مع الدول المتقدمة وحتى بعض الدول النامية، حيث يبلغ متوسط تلك النسبة حوالي 42 في المائة في الدول العربية بالمقارنة مع 75 في المائة في الدول النامية متوسطة الدخل.⁸

بالرغم من إنشاء عدد من الدول العربية مؤسسات وصناديق خاصة لتمويل أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على غرار بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، والصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، والبنك الشعبي في المغرب، والصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن، إلا أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية كمثلته في كل الدول النامية ما زال يشكو من قلة الحصول على التمويل المطلوب، حيث سجلت الدول العربية مستويات متدنية من نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتحصلة على القروض بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى.

يقدر أن حوالي 20 في المائة من هذه المنشآت يحظى بتمويل بالمقارنة مع نسبة تتراوح بين 30 في المائة إلى 35 في المائة في دول الأسواق الناشئة، وأن حصتها من إجمالي القروض المصرفية لا تتجاوز 8 في المائة، ولا تتجاوز مساهمة القروض 10 في المائة من تكاليف الاستثمار لدى المنشآت المقترضة⁹. حيث أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل أكبر على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال العامل والاحتياجات الاستثمارية، نظراً لعدم التمكن من الاقتراض من المؤسسات التمويلية لأنه حوالي ثلث تلك المنشآت يشكو من صعوبات في النفاذ إلى التمويل بالمقارنة مع ربع المنشآت في دول الأسواق الناشئة الأخرى. بالرغم من أن إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية أخذ في التوسع، إلا أن حصته في محفظة قروض البنوك ما زالت ضعيفة نسبياً في كثير من البلدان، وبهدف تحسين النفاذ إلى التمويل، لا بد من إنشاء بنية مالية تحتية تأخذ بعين الاعتبار التالي:

أ. **تطوير نظم المدفوعات:** بهدف تطوير البنية التحتية المصرفية وزيادة قدرة الجهاز المصرفي الفلسطيني على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة ومتطورة تستهدف الفئات المهمشة، لا بد من إيجاد نظام مدفوعات إلكتروني يسهل عمليات التبادل التجاري والمعاملات المصرفية، وتفاصيل الشيكات، وتحويل الأموال آلياً بطرق آمنة

⁸ صندوق النقد العربي، 2012، مرجع سبق ذكره.

⁹ صندوق النقد العربي، 2012، مرجع سبق ذكره.

وسريعة وفعالة ما بين الجهاز المصرفي والمصارف الأمر الذي سيساهم في تعزيز سرعة تدوير النقد وتحقيق الاستغلال الأمثل للدورة النقدية بأقل التكاليف، مما ينتج عنه تسريع للعجلة الاستثمارية وتغطية المراكز المالية في الوقت المناسب.

ب. إنشاء قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة (Movable Assets Registry): إن توفر سجل أو قاعدة بيانات شاملة للأصول المنقولة يعتبر أداة حيوية في عملية إدارة المخاطر وركيزة أساسية للحصول على الائتمان مقابل رهن الأصول المنقولة حيث تمكن قاعدة البيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من استخدام أصولها المنقولة كضمانة لتدعيم رأس المال العامل، حيث يساهم تسجيل رهن الاصول المنقولة مقابل التسهيلات الممنوحة في حفظ حقوق الجهة المقرضة وايضاً تسهيل وصول المقترضين الى روافد الائتمان بكل يسر وسهولة.

من ناحية أخرى يمارس هذا النظام دوراً هاماً في تعزيز قدرات وامكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التسهيلات الائتمانية المطلوبة من خلال رهن وتسجيل الآلات والمعدات التي بحوزتها. كما سيعمل على تفعيل وتعزيز مكانة قطاع شركات التأجير التمويلي الذي يستند بالأساس في عملياته التمويلية للقطاعات الاقتصادية الى وجود مثل هذا النظام. أثبتت التجارب أن استخدام المنقولات كضمان سيضاعف من فرص الحصول على التمويل إلى حوالي 9 مرات، وسيزيد من مدة الائتمان بنحو 10 مرات ويخفض تكلفة الائتمان بمقدار النصف.

ج. تعزيز دور صناديق ضمان القروض: تعتبر صناديق وشركات ضمان مخاطر الائتمان والتأمين على القروض، محرّكاً أساسياً في تفعيل عملية إقراض قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المصارف والمؤسسات المالية، حيث أن القروض التي تحصل عليها هذه المنشآت تتضمن مخاطرة ائتمانية (Credit Risk)، ينشأ عنها مخاطرة عدم السداد Credit Default وذلك من وجهة نظر الجهات المقرضة، الأمر الذي يدعو المصارف والمؤسسات المالية الممولة أن تطلب ضمانات كافية لتغطية هذه المخاطر ، مما دعا إلى ضرورة وجود مثل هذه الصناديق والشركات المتخصصة بضمان مخاطر القروض من أجل تحفيز وتشجيع المصارف والمنشآت المالية على منح قروضها للمنشآت طالبة التمويل.

في هذا الخصوص، هناك مجالاً واسعاً لتحسين عمل مؤسسات ضمان القروض العربية القائمة، من خلال تركيز نطاق عملها أكثر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض سقف وأحجام القروض المضمونة مقابل ذلك رفع نسبة الضمانة للقروض، وربط نسبة التغطية ورسوم الضمان بدرجة المخاطرة، واعتماد أساليب أكثر مرونة للضمان في تعاملها مع البنوك، وكذلك من حيث التنسيق مع البنوك لتحسين إدارة المخاطر، والقيام بمراجعة وتقييم التجارب بشكل مستمر لتحسين كفاءتها.

د. **تشجيع الشفافية والإفصاح:** إن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية وبالشفافية والإفصاح عن البيانات المالية يقترن بتعزيز سبل النفاذ إلى التمويل. على هذا الأساس تكمن أهمية الاستهداء بأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية وتدقيقها لتحسين النفاذ إلى التمويل وزيادة جاذبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لصناديق الأسهم الخاصة ومؤسسات رأس المال المخاطر الأجنبية وبقدر الحرص على اعتماد المعايير الدولية في مجال المحاسبة وإعداد التقارير المالية، فإن بعض الدول يعتمد المرونة في تطبيق تلك المعايير، وذلك سعياً لعدم إقبال كاهل تلك المنشآت في هذا الإطار، حوالي 60 دولة تطبق نسخاً معدلة ومعتمدة من نظام التقارير المالية الدولي IFRS فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بينما تطبق بعض الدول الأخرى معايير أقل صرامة من تلك النسخ المعدلة وتقوم بعض الدول الأخرى على غرار المجموعة الأوروبية، بإعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة المشغلة لعدد موظفين أقل من 50 عامل من استخدام تلك المعايير.

هـ. **تطوير أدوات تمويل جديدة:** مما لا شك فيه أن الموارد التمويلية المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحاجة للتطوير، سواءً فيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل في المدى القصير، أو الموارد المالية الضرورية لتحقيق استثمارات جديدة. من بين خيارات التمويل قصير الأجل المتاح، خدمات شراء وبيع الديون وتقديم الضمانات قصيرة الأجل لأنشطة التصدير، والتسهيلات التجارية، والتمويل الإسلامي، والتمويل الصغير. أما أدوات التمويل المتوسط والطويل المدى فتشمل الإيجار التمويلي والمساهمة في رأس المال، وصناديق الأسهم الخاصة، وخطوط الائتمان التي تقدمها المؤسسات التمويلية الدولية إلى المؤسسات التمويلية المحلية التي تقرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

في هذا الإطار هناك إمكانيات كبيرة لتطوير صناديق الأسهم الخاصة ورأس المال المخاطر في ظل تطور مؤسسات وأدوات التمويل وفق الشريعة الإسلامية في الدول العربية والتي تتماشى أهدافها وآليات عملها مع تلك الصناديق.

لتشجيع تلك الصناديق يتم في بعض الدول تسهيل الروابط بين تلك الصناديق ورواد الأعمال من خلال بوابة إلكترونية لعرض أفكار المشاريع والتعرف على الإمكانيات المتاحة لتمويلها، كما تقوم بعض الدول بربط هذه الصناديق بحاضنات الأعمال والأقطاب التكنولوجية التي عادة ما تمثل مركز اهتمام صناديق الأسهم الخاصة ورأس المال المخاطر نظراً لقدرتها الكامنة على النجاح والتطور.

و. **تعزيز القدرات الفنية للمؤسسات المالية والمؤسسات ذات العلاقة:** إن عدم توفر القدرات الفنية لدى المؤسسات التمويلية يؤدي إلى تحيز تلك المؤسسات ضد المنشآت الصغيرة والمتوسطة لصالح المنشآت الكبيرة أو المنشآت المرتبطة بعلاقات سابقة مع تلك المؤسسات. ومن هنا تكمن أهمية تطوير قدرات المؤسسات المذكورة وحثها على اعتماد نماذج اقراض حديثة وأساليب متطورة لتصنيف المقترضين وتقييم طلبات الاقتراض. كما يلعب تعزيز القدرات الفنية والمؤسسية لجمعيات الأعمال والغرف التجارية وممثلي المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً لتمكينها من توفير المهارات الإدارية وتقديم خدمات تنمية الأعمال لفائدة المنشآت ومساعدتها في معالجة المعوقات المتعلقة بالنفاذ إلى التمويل مثل المعلومات الائتمانية والضمانات.

سادساً: الخلاصة والتوصيات

استناداً لما جاء في الورقة من قضايا، فإن تطوير دور نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني، في دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يتضمن مجموعة من محاور العمل، من أهمها:

- أ. تعزيز دور شركات الاستعلام الائتماني و وحدات الاستعلام الائتماني وإدارة المخاطر في البنوك المركزية وتطوير أنظمتها وقواعد بياناتها لتجميع ومعالجة وحفظ وتحليل المعلومات والبيانات الشخصية والائتمانية المتعلقة بمديونية عملاء البنوك وشركات التمويل العقاري وشركات التأجير التمويلي.
- ب. إنشاء نظم سواء قطاع عام أو خاص لتجميع المعلومات الائتمانية عن المقترضين من الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث تساهم هذه النظم بالتوسع في منح الائتمان لكافة القطاعات الاقتصادية وبمخاطر ائتمانية منخفضة.
- ج. تعزيز نظم المعلومات الائتمانية بنظم تصنيف ائتماني لكافة المقترضين والمدرجين على قاعدة بيانات هذه النظم وذلك بهدف تسهيل نفاذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى روافد الائتمان والحصول على شروط اقتراض ذات افضلية واسعار معقولة.
- د. إنشاء قواعد بيانات خاصة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بحيث يجمع في هذه القواعد كافة البيانات المالية والديموغرافية المتعلقة بالمنشآت المقترضة. وتساعد هذه القواعد في إنشاء نظم تصنيف ائتمان خاصة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك لتمكين وتعزيز دور قطاع المنشآت في التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.
- هـ. إنشاء بنية تحتية مالية عصرية ومتطورة لتعزيز مكانة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات المحلية.
- و. العمل على تذليل المعوقات في جانبي العرض والطلب لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الأدوات والامكانيات الضرورية لذلك وبتظافر جهود القطاعين العام والخاص.
- ز. تعزيز مفهوم الشمول المالي لدعم حصول معظم المستبعدين من الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية على الخدمات المالية المختلفة. يحقق ذلك زيادة المعاملات المالية على نحو كبير، ويوفر قاعدة بيانات ضخمة على النظام، ويزيد رغبة

المصارف في منح الائتمان لعملاء جدد، بالإضافة الى نشر الثقافة المصرفية سواء للعاملين في إدارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة او لدى جهات الاقراض.

على ضوء ما تقدم، تدعو اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، المصارف المركزية العربية ومؤسسات ومكاتب الاستعلام الائتماني، للمساهمة في تطوير خدمات المعلومات الائتمانية والتصنيف الائتماني الموجهة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تطبيقها.

**سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
و مؤسسات النقد العربية**

1. التوجهات الدولية و الإجراءات و الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا و مواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية و دور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II و الدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية- 2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية و إصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية- 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين و التعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا و توجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً و مسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازل II) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. Payments and Securities Clearance Settlement System in Egypt -2007
20. مصطلحات نظم الدفع و التسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية و التوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم و الدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع و التسوية – 2007.

26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف و السياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية.

55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة – 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية – 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل – 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب – 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ – 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر – 2014.
64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية – 2015.
65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للرحلة الثانية من عملية التقييم المتبادل – 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية – 2015.
67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي – 2015.
68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World - 2017.
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region -2017.
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفى بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2017.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية – 2017.
81. توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payments and Securities Settlement Systems in Lebanon - 2017.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>

<http://www.amf.org.ae>

